

اتفاقية فصل القوات بين سوريا وإسرائيل^١

٣١ مايو (أيار) ١٩٧٤

أ. ستنقيد إسرائيل وسوريا وبشكل دقيق بوقف إطلاق النار على الأرض، وفي البحر والجو، وستتوقفان عن كل الأعمال العسكرية ضد كل طرف، من وقت توقيع الاتفاق، وذلك وفقاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٣٣٨ بتاريخ ٢٢ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٣.

ب. القوات العسكرية لكل من إسرائيل وسوريا ستنفصلان وفقاً للمبادئ التالية:

١. كل القوات العسكرية الإسرائيلية ستكون غرب الخط المدعو بالخط (أ) على الخريطة الملحقة أدناه، باستثناء منطقة القنيطرة، التي ستكون غرب الخط (أ-١).

٢. كل المنطقة شرق الخط (أ) ستكون تحت سيطرة الحكومة السورية، والمواطنون السوريون سيعودون إلى منطقتهم تلك.

٣. المساحة بين الخط (أ) والخط المدعو بالخط (ب) على الخريطة المرفقة ستكون منطقة الفصل، في هذه المنطقة ستتمركز قوات مراقبة الفصل التابعة للأمم المتحدة المؤسسة وفقاً للبروتوكول المرفق.

٤. كل القوات العسكرية السورية ستكون شرق الخط المدعو بالخط (ب) في الخريطة الملحقة.

٥. ستكون هناك منطقتان متساويتان محدودتا التسلح والقوات، واحدة غرب الخط (أ) والأخرى شرق الخط (ب) كما هو متفق عليه أعلاه.

٦. القوات الجوية لكلا الجانبين سيمسح لها بالطيران لمراقبة خطوطها من دون الرجوع من قبل كل طرف إلى الآخر.

ج. في المنطقة بين الخط (أ) والخط (أ-١) في الخريطة الملحقة لن تكون هناك قوات عسكرية.

د. هذا الاتفاق والخريطة الملحقة سيوقعان من قبل المندوبين العسكريين لإسرائيل وسوريا في جنيف، وليس أبعد من ٣١ مايو (أيار) ١٩٧٤ مع فريق العمل العسكري المصري - الإسرائيلي لمؤتمر جنيف للسلام، وتحت رعاية الأمم المتحدة، بعد أن يكون فريقها قد اتصل بالمندوبين العسكريين السوريين، وبمشاركة مندوبي الأمم المتحدة، والاتحاد السوفيتي. الخطة المدققة للخريطة التفصيلية، والخطة من أجل تطبيق فصل القوات، سيتم العمل عليه من قبل المندوبين العسكريين لإسرائيل وسوريا مع فريق العمل المصري-الإسرائيلي، والذي سيوافق على مراحل هذه العملية. فريق العمل العسكري المذكور أعلاه سيقرر عمله وفقاً لهذا الهدف في جنيف، وتحت رعاية الأمم المتحدة خلال ٢٤ ساعة من توقيع هذه الاتفاقية، وسيكمل مهمته خلال خمسة أيام. ستبدأ الاتفاقية خلال ٢٤ ساعة بعج إتمام مهمة فريق العمل العسكري، والتقدم في الاتفاقية سيستكمل ليس في أكثر من ٢٠ يوماً بعد بدئها.

^١ ترجمة عن الإنكليزية وهي ترجمة غير رسمية

- هـ . شروط الفقرات (أ) و(ب) و(ج) سيتم فحصها من قبل موظفي قوة مراقبة فصل القوات التابعة للأمم المتحدة من أجل هذه الاتفاقية.
- و . خلال ٢٤ ساعة بعد توقيع هذه الاتفاقية في جنيف، كل سجناء الحرب الجرحى من كل طرف، والمصدق عليهم من قبل هيئة الصليب الأحمر الدولية، ستتم مبادلهم في الصباح بعد إتمام مهمة فريق العمل العسمرى، وكل ما تبقى من جرحى الحرب ستتم مبادلهم.
- ز . أجساد جميع الجنود الموتى التي قضت من قبل كل طرف، ستعود من أجل دفنها في بلدانها خلال عشرة أيام بعد توقيع هذه الاتفاقية.
- ح . هذه الاتفاقية ليست إتفاقية سلام. إنها خطوة باتجاه سلام عادل وثابت على أساس قرار مجلس الأمن ٣٣٨ المؤرخ ٢٢ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٣.

البروتوكول المتعلق بقوة مراقبة فصل القوات التابعة للأمم المتحدة

إن إسرائيل وسوريا توافقان على:

إن قوة مراقبة فصل القوات التابعة للأمم المتحدة (UNDOF) العاملة تحت هذه الاتفاقية، ستكون موجودة لتستخدم أفضل جهودها، لتحافظ على وقف إطلاق النار، ولتراقبه بكثير من الدقة. إنها ستشرف على الاتفاقية، والبروتوكول أيضا، مع الانتباه إلى الفصل والتسلح، وبتنفيذهما لمهمتها، فإنها ستستجيب وبشكل عام للأنظمة والقوانين السورية الملزمة، والتي لا تعوق وظيفة الإدارة المدنية المحلية. إنها ستتمتع بحرية الحركة، والاتصالات، وبتسهيلات أخرى، تعد ضرورية من أجل مهمتها، وستكون متحركة، ومزودة بأسلحة شخصية من أجل حاجات دفاعية، وستستخدم أسلحتها تلك فقط في حالة الدفاع عن النفس. عدد موظفي قوة مراقبة فصل القوات التابعة للأمم المتحدة (UNDOF) سيكون حوالي ١٢٠٠ وسيختارون من قبل الأمين العام للأمم المتحدة يتشاور مع الطرفين، والدول الأعضاء في الأمم المتحدة الذين ليسوا أعضاء دائمين في مجلس الأمن.

قوة مراقبة فصل القوات التابعة للأمم المتحدة (UNDOF) ستكون تحت قيادة الأمم المتحدة، ومفوضة من قبل مجلس الأمن.

قوة مراقبة فصل القوات التابعة للأمم المتحدة (UNDOF) ستنفذ فحوصاتها وفقا للاتفاقية، وترفع تقريرها إلى الأطراف بشكل دوري، وليس أقل من مرة كل خمسة عشر يوما، وبالإضافة إلى ذلك عند طلب أحد الطرفين. ستشير على الأرض الخطوط المرسومة وفقا للخريطة الملحقة بهذه الاتفاقية.

إسرائيل وسوريا ستدعمان قرار لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والذي سيزود بعمل قوة مراقبة فصل القوات التابعة للأمم المتحدة (UNDOF) المتوقع وفقا للاتفاقية. إن التفويض الأولي سيكون لمدة ستة أشهر للتجديد من قبل قرار آخر من مجلس الأمن.

المصدر: (بتصرف) د. رضوان زيادة، السلام الداني، المفاوضات السورية الإسرائيلية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥.